التحرير
سياسية اخبارية جامعة
اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 149 - واردات بيت المال الدائمية هي الفيء كله، والجزية، والخراج، وخمس الركاز، والزكاة. وتؤخذ هذه الأموال دائمياً سواء أكانت هنالك حاجة أم لم تكن.

إقرأ في هذا العدد

-اتفاقية تركيا وليبيا المتعلقة بترسيم الحدود البحرية في الجرف القاري بالبحر الأبيض المتوسط
-ترامب يسابق انتهاء ولايته لطي ملف الصحراء
-خطة أمريكا لإحكام السيطرة على سوريا
-الفخ الأمريكي لأوروبا العجوز: من شريك استراتيجي إلى تابع ذليل؟

الأحد 5 جمادى الثانية 1448هـ | الموافق لـ 15 نوفمبر 2026 م | العدد 617 الثمن 1200 مليم | ر د م د 2382-2643

كلمة العدد

أمريكا عدوة الإسلام والمسلمين توسّع منشآتها العسكرية في تونس وتحولها إلى قاعدة للتدخل في أفريقيا وحوض البحر المتوسط



لم يعد تدخل أمريكا العسكري في تونس مقتصراً على المناورات العسكرية المشتركة والتدريبات وتبادل الخبرات وتقديم المعدات العسكرية، بل بات يتخذ شكلاً أكثر خطورة، من خلال إقامة منشآت عسكرية وتطوير أخرى وتجهيزها لاستيعاب أعداد كبيرة من العسكريين وإجراء تدريبات وعمليات عسكرية مشتركة.

فبعد مشروع إنشاء مركز التميز البحري في بنزرت، الذي خصصته الولايات المتحدة لتدريب الكوماندوز البحري وجعله مركزاً إقليمياً للتدريب متعدد الجنسيات، أعلنت سفارتها في تونس يوم 9 نوفمبر 2026 عن استكمال أشغال تحديث مركز التدريب العسكري في بن غيلوف بولاية قابس، بتمويل أمريكي، وذلك عقب زيارة الجنرال ماثيو براون، قائد قوة المهام التابعة للجيش الأمريكي في أوروبا وأفريقيا (SETAF-AF). ولم يكن الأمر مجرد ترميم لمنشأة عسكرية، فقد شملت الأشغال تجهيز المركز بمرافق للإقامة تستوعب 630 عسكريا، ومطاعم تستوعب 430 شخصا في الوقت نفسه، ومهبط للمروحيات، ومركز للتحكم في التدريبات وإدارتها، فضلا عن مرافق للإحاطة والتخطيط التكتيكي، بما يجعل المركز قادراً على استيعاب تدريبات عسكرية مشتركة واسعة النطاق.

وأمام هذا التوسع المتواصل للوجود العسكري الأمريكي في بلادنا، فإننا في حزب التحرير/ ولاية تونس، نؤكد على النقاط التالية:

أولاً: إن ما يجري في بن غيلوف لا يمكن فصله عن مشروع إنشاء مركز التميز البحري في بنزرت؛ فالأول يوفر إمكانات التدريب العسكري البري والمناورات المشتركة، والثاني يخصص لتدريب القوات البحرية والكوماندوز البحري. فهل نحن أمام شبكة من المنشآت العسكرية التي تتكامل وظائفها لتوفير بنية تحتية عسكرية أمريكية على أرض تونس؟

ثانياً: إن الولايات المتحدة الأمريكية دولة عدوّة للإسلام والمسلمين، ولا تريد خيراً لتونس ولا لجيشها، فهي لا تنفق الأموال الطائلة على تطوير المنشآت العسكرية في بلادنا إلا خدمةً لمصالحها الاستراتيجية، وتوسيعاً لنفوذها العسكري في شمال أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، وجعل تونس قاعدة متقدمة لأنشطة قيادتها العسكرية في أفريقيا (أفريكوم) من أجل إحكام السيطرة والنفوذ. وما حديثها عن دعم الجيش التونسي وتطوير قدراته إلا غطاءٌ لتحقيق هذه الأهداف.

ثالثاً: إن تمكين أمريكا من تمويل وتجهيز منشآت عسكرية على أرض تونس، وربط تدريب جيشنا ومناوراته العسكرية بالجيش الأمريكي وقياداته، يجعل القرار العسكري والأمني للبلاد عرضة للارتهان للمصالح الأمريكية، ويحوّل جيشنا من قوة تحمي البلاد والأمة إلى جزء من منظومة عسكرية تقودها أمريكا وتوظفها لخدمة مشاريعها الاستعمارية ومغامراتها العسكرية في المنطقة، وهو ما يحرمه الإسلام تحريما شديدا.

رابعاً: إن هذا التوسع لا ينفصل عن اتفاقية الحليف المتميز لسنة 2015، وخارطة الطريق العسكرية لسنة 2020، وما تلاهما من تكثيف للمناورات والزيارات العسكرية الأمريكية وتبادل الخبرات والمعدات، وهو ما يكشف أن الأمر ليس تعاوناً عسكرياً عابراً، بل مسار متدرج لتكريس التبعية العسكرية والأمنية، وتثبيت النفوذ الأمريكي في بلادنا، وهو ما ينذر بشر مستطير.

خامساً: إن تسخير أرض المسلمين وإمكاناتهم العسكرية لخدمة دولة محاربة للأمة الإسلامية وداعم رئيسي لكيان يهود في عدوانه على أهلنا في فلسطين، هو تفريط في سيادة البلاد وموالاة لأعداء الأمة، وهو جريمةٍ ما بعدها جريمة، وهو محرم شرعاً، قال تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾.

أيها الأهل في تونس، بلد المجاهدين الأبطال:

إن بلادنا ليست أرضاً مستباحة لأمريكا ولا لغيرها من الدول الاستعمارية، وجيشنا ليس أداة لتنفيذ مشاريعها وحماية مصالحها. وإن الواجب الشرعي يقتضي رفض الهيمنة العسكرية الأجنبية، وإلغاء الاتفاقيات التي تكرّس التبعية، وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي، ومنع تحويل تونس إلى قاعدة متقدمة للقوات الأمريكية في أفريقيا. وإن خلاص بلادنا وأمتنا لا يكون بالارتهان لأمريكا أو غيرها، بل بالتحرر من نفوذ الكافر المستعمر، وإقامة دولة الإسلام، الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ...﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

سبعون عام في الأمم المتحدة : بين مسار الانخراط ووهم الحماية

سبعون عامًا... لا سبعون عامًا من الصناعة، بل من الانضمام. تونس تحتفل بسبعينيتها في الأمم المتحدة، والنظام الذي تحتفل به لم يكن يومًا من صنعها؛ صُنع فوقها، في غرفة لم تدخلها، وحين دخلت إليه في 12 نوفمبر 1956 كان قد اكتمل بناؤه، ووزّعت فيه الأدوار والامتيازات.

فما تحتفل به تونس ليس هندسة النظام، بل استخدامه: منبرًا ترفع عليه صوتها، وعضوية غير دائمة تحاول أن تسمع فيها ما لا يُسمع، ومطالبة بإصلاح مجلس أمن يعرف جيدًا كيف يحمي نفسه بحق النقض. تونس تطلب تعديل القواعد، لا أنها وضعتها؛ وتستفيد من النظام، لا أنها صمّمته.

وفي المشهد الآخر، تنسحب الولايات المتحدة من ستة وستين منظمة دولية، وتخفض تمويلها، وتغادر مجلس حقوق الإنسان واليونسكو، وتعلّق تمويل الأونروا. لا نقرأ هذا هجرًا للنظام، بل إعادة تفاوض على شروطه. إنها القوة التي هندست النظام بالأمس، وتريد اليوم أن تعيد هندسته بشروطها، عبر الضغط المالي والانسحاب من المؤسسات التي لا تسيطر عليها بالكامل. الانسحاب هنا ليس تفكيكًا، بل أداة ضغط؛ وليس هروبًا، بل إعادة تموضع.

إن المفارقة ليست في احتفال تونس بنظام لم تصممه، بل في أن لحظة تراجع الولايات المتحدة عن هندسته هي نفسها لحظة تمسّك تونس به.

نظام يُجيد إصدار القرارات لكنه لا يملك الشجاعة لتنفيذها إن تعارضت مع مصالح الكبار، و يُسارع إلى فرض عقوبات على دول ضعيفة بينما يقف عاجزًا أمام انتهاكات الدول الكبرى أو حلفائها. وغزّة خير شاهد على ذلك.

أما تونس، فتمسكها بالنظام ليس وفاءً مثاليًا ولا سذاجة سياسية، بل حساب بارد لخيارات محدودة. مبادئ الميثاق " السيادة، والمساواة القانونية، وحل الخلافات سلميًا " لكن التمسك بنظام صنيعة استعمارية ليس حلًا؛ إذ يتحول التمويل والمساعدات الدولية إلى تبني وصفات جاهزة تُعمّق المديونية وتقلّص السيادة ، في حين تفرض المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق الفردية والأسرة والتربية كمعايير كونية، لتتصادم مع عقيدة المجتمع التونسي المسلم وهويته...

إنّ قياس المجتمع الدولي على المجتمع الداخلي لهو خطأ محض، فالدول ذات سيادة وإرادة مطلقة، ولا يصح وجود دولة عالمية أو قانون دولي ملزم يفرض بالقوة، لأن ذلك عدوان وسلب للسيادة. العلاج الوحيد لهذه المشكلة العالمية هو طرح الفكرة الكلية الصحيحة عن الوجود في ميدان النقاش العالمي، وإدخالها إلى ميثاق الجماعة الدولية القائمة على تنفيذ العرف الدولي بالرضا والاختيار، فنقاش الآراء والمعتقدات هو الذي يُزيل المفاهيم الخاطئة ويصحح العرف الدولي فلا يُجر العالم كله إلى الحرب مثلًا ولا ينحصر تفكير الدول بمص دماء الشعوب كما هو الحال الآن . وقيام جماعة دولية طوعية يشترك فيها من يريد، مع حق الانسحاب، وعدم تنفيذ المقررات بالقوة، وإرجاع القيم وحقوق الإنسان إلى خالق الإنسان بدل وضع البشر المتفاوت، وتصحيح العرف الدولي بالرضا والاختيار لا بالإرهاب والقوة.

الصومال: من فخ التقسيم التراكمي إلى سؤال الدولة

لم تبدأ الأزمة الصومالية من حكم المحكمة العليا في 5 نوفمبر 2026، ولا من تعديلات مارس 2026 التي رفعت مدة الولاية الرئاسية والبرلمانية من أربع إلى خمس سنوات، بل بدأت من أبعد من ذلك: من سياسة تقسيم استعماري متقلبة ومتصارعة رسمت حدودًا مصطنعة، ووزّعت الشعب الصومالي الواحد على خمسة أقاليم وفق معاهدة برلين 1884-1885، ثم تركت المنطقة ساحة لتنافس القوى الاستعمارية ومصالحها المتغيرة. هذه السياسة لم تنتج دولة قوية، بل أنتجت حدودًا هشة، ونخبًا متصارعة، واقتصادًا مرتبطًا بالموانئ والطرق البحرية أكثر من ارتباطه بمؤسسات وطنية جامعة.

في فترة الوصاية الأممية 1950-1960، طرح سياسيون بارزون من إدارة جنوب غرب الصومال فكرة «فدرالية الصومال»، لكنها لم تجد قبولًا واسعًا حينذاك، لأن الاتجاه العام كان يصبو إلى توحيد الأقاليم الصومالية الخمسة لا التشرذم عبر التقسيم الفيدرالي. ثم جاءت سياسات الرئيس محمد سياد بري الاستبدادية لتفكك المجتمع، وتنتج حالة «اللا دولة»، وتقتل عشرات الآلاف، وتجعل القبيلة بمثابة «الدولة» بعد فقدان الثقة بالدولة المركزية. وبعدها في مؤتمر إمبغاتي (2002-2004) برعاية «إيغاد»، أسّس رسميا لاعتماد النظام الفيدرالي، ثم نصّ عليه الدستور المؤقت عام 2012، باستثناء صوماليلاند التي أعلنت انفصالها من جانب واحد منذ 1991.

والأخطر أن سياسة التقسيم الاستعماري لم تتوقف عند رسم الحدود، بل تحوّلت إلى سياسة خارجية متقلبة ومتصارعة، تتعامل مع الصومال بوصفه ساحة نفوذ وممرات وموانئ، لا دولة موحدة ذات قرار سيادي.

أزمة الشرعية الدستورية عندما تتصارع السلطات فوق جسد مجتمع واحد

تجسّدت الأزمة الحالية في مواجهة مباشرة بين السلطة التنفيذية والقضاء. فبعد تعديلات مارس 2026، استندت الحكومة إليها لتمديد عمل المؤسسات القائمة حتى مايو 2027، بينما رأت المعارضة أن ذلك تمديد للسلطة خارج التفويض الانتخابي الأصلي. وفي 5 نوفمبر 2026، قضت المحكمة العليا بأن ولاية الرئيس حسن شيخ محمود انتهت في 15 مايو 2026، وولاية البرلمان في 14 أبريل 2026، وأن التعديلات لا تنطبق بأثر رجعي على شاغلي المناصب، ومنحت الأطراف 30 يومًا للتوافق على إطار انتخابي و90 يومًا لإجراء الانتخابات.

لكن الحكم لم يُنهِ الأزمة، بل فتحها على مصراعيها. ففي 4 نوفمبر أصدر الرئيس قرارًا بإقالة رئيس المحكمة العليا باشي يوسف أحمد وتعيين بديل، فرفضت المحكمة القرار واعتبرته بلا أساس قانوني، خصوصًا أنه صدر أثناء نظر قضية تمسّ استمرار الرئيس في الحكم. ثم اعترضت النيابة العامة على الحكم قانونيًا وإجرائيًا، ما وسّع النزاع إلى مسألة اختصاص المحكمة وحدود سلطتها. وإلى جانب ذلك، وردت تقارير عن انتشار قوات أمنية حول مقر المحكمة وتهديدات ومحاولات اعتقال لرئيسها، وهو ما يرفع خطر تحويل الصراع المؤسسي إلى مواجهة أمنية.

هذه المواجهة، في جوهرها، ليست صراعًا قانونيًا فقط، بل نتيجة طبيعية لسياسة تقسيمية استعمارية أضعفت الثقة بين مكونات الدولة، ولنخب سياسية تعاملت مع الدستور بوصفه أداة سلطة لا عقدًا جامعًا. فكلما ضعفت الشرعية الدستورية المشتركة، ازدادت قدرة الخارج على التعامل مع أجزاء من الصومال بوصفها شركاء منفصلين.



الخارج يعيد إنتاج التقسيم من برلين إلى باب المندب

لم يعد التقسيم الاستعماري يُدار بخرائط برلين، بل بشراكات أمنية وقواعد وموانئ واستخبارات. والولايات المتحدة وبريطانيا هما الإطار الناظم الرئيسي للمشهد: واشنطن تدير من قاعدة «كامب ليمونييه» في جيبوتي حرية الملاحة ومكافحة الإرهاب ومراقبة البحر الأحمر وخليج عدن، ولندن تتحرك في الإطار نفسه بأولوية حماية الملاحة ومكافحة الإرهاب، مع حضور عسكري غربي في جيبوتي. كلاهما يتعامل مع الحكومة الفيدرالية في مقديشو شريكًا أمنيًا، لكنه يتعامل عمليًا مع بونتلاند وأرض الصومال كشركاء ميدانيين، ما يكرّس «تقسيما استراتيجيًا» لا يُعلن، ويحوّل الفيدرالية إلى مناطق نفوذ خارجية.

وفي هذا الإطار تتحرك القوى الإقليمية — مصر وإثيوبيا وإريتريا وكيان يهود — حول الأولويات الأمريكية-البريطانية أو ضمنها، لا خارجها. فالأزمة الدستورية تضعف مقديشو، وتفتح الباب أمام الخارج للتعامل مع أجزاء الصومال بدل دولة موحدة. والخطر أن واشنطن ولندن لا تحتاجان إلى رسم حدود جديدة؛ يكفيهما أن تبقيا اسم الدولة، بينما تُدار الموانئ والسواحل والأمن البحري بمنطق الشراكة الميدانية. وهكذا يُعاد إنتاج التقسيم من برلين إلى باب المندب: حدود اسمية باقية، وسيادة مركزية متآكلة، وقرار خارجي يمسك بمفاتيح المشهد.

التتمة في الصفحة الثانية

تتمة :الصومال: من فخ التقسيم التراكمي إلى سؤال الدولة

من فخ التقسيم الاستعماري إلى «حبل اللّه» الجامع

عندما تعجز الدولة الفاشلة عن صهر شعبها وحماية أراضيها، لانشغالها في مصالح ذاتية وخلافات جانبية بدل التركيز على الأولويات التي تقتضيها أمانة الحُكم، يكون التفكك الاجتماعي السمة الأكثر تعبيرا عن الوضع الحرج التي يمر به أهلنا في الصومال.

التقسيم الرسمي الكامل يتهيأ، لكن التقسيم الاستراتيجي والتراكمي وارد جدًا ، فالمؤشرات الحالية تشير إلى أن أرض الصومال وبونتلاند وجوبالاند والجنوب الغربي تتحول تدريجيًا إلى مراكز سلطة مستقلة، بينما تتحول مقديشو إلى حكومة مركزية ضعيفة تعتمد على دعم خارجي متزايد.

وسط هذا المشهد المتفكك، تبرز حقيقة جوهرية ثغفلها كثير من التحليلات: الشعب الصومالي يُعد من أكثر الشعوب المنطقة انسجامًا وتكاملًا ثقافيًا وحضاريًا ، فهو شعب يجمعه الإسلام عقيدة ونظامًا وتربطه شبكات قرابة وثقافة مشتركة تتجاوز الحدود الاستعمارية. هذه المقومات ليست تفاصيل هامشية، بل هي البنية التحتية الحقيقية للدولة، واستبعاد هذه المقومات، أو تجاوزها لصالح حسابات النخب والولايات والولاءات الخارجية، هو العامل الأساسي في التمزق. أما تثبيتها وإعادة الاعتبار إليها، فهما الحل الوحيد القادر على إخراج الصومال من دوامة التقسيم.

إن الاستقرار في أرض الصومال لا يتحقق من خلال اعتراف الأمم المتحدة بها، أو من خلال الانخراط في مشروع التقسيم الفيدرالي، لأن هذه سياسات استعمارية شرسة تضر بالشعب وبمصيره، والسبيل إلى الاستقلال الحقيقي يتطلب تحرك الأمّة وأهل القوة فيها نحو الحل الجذري، دولة واحدة يقودها خليفة عادل السيادة فيها للشرع والسلطان فيها للأمة، لا دويلاتٍ السيادة فيها لسفير أمريكا أو بريطانيا، والسلطان فيها لطبقة سياسية عميلة ترعى مصالحها ومصالح أسيادها.

بقلم أ.ياسين بن يحيى

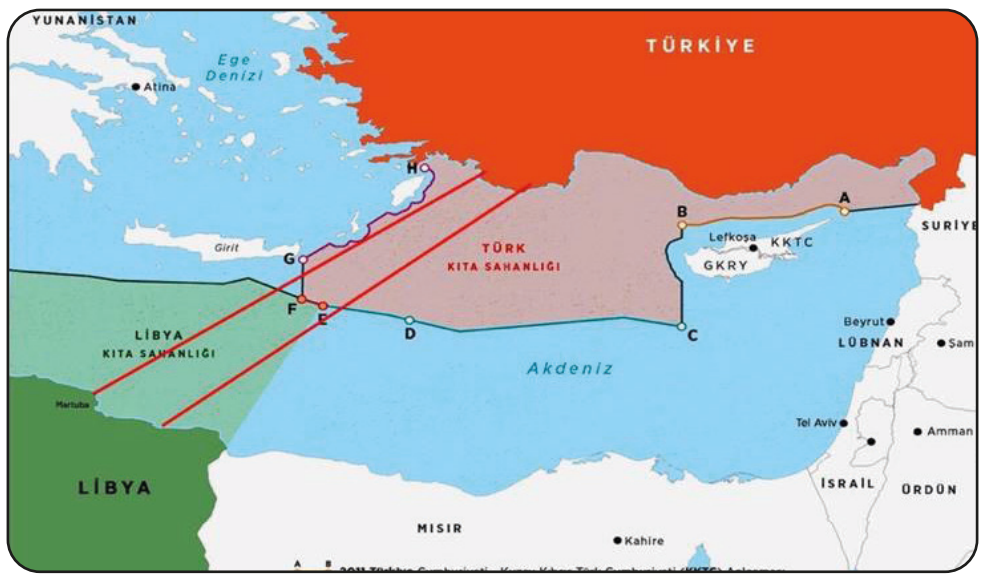
اتفاقية تركيا وليبيا المتعلقة بترسيم الحدود البحرية في الجرف القاري بالبحر الأبيض المتوسط

تناولت أجهزة إعلام مختلفة ومتعددة ردود الأفعال على توقيع مجلس نواب طبرق على الاتفاقية البحرية، حول تقاسم مياه البحر المتوسط في جنوب تركيا وشمال شرق ليبيا المتعلقة باستخراج المعادن والبترول والغاز الموجود تحت البحر بعد سبع سنوات من عدم الاعتراف بقانونية الاتفاقية المتعلقة بالجرف القاري وعدم الاعتراف بما قامت به حكومة طرابلس السابقة بحجة أنه ليس لها حق في ذلك.

في البدء لا بد من ذكر الأحداث والظرف الذي أجريت فيه هذه الاتفاقية بين البلدين تركيا وليبيا (حكومة السراج) سنة 2019، عند هجوم حفتر يومها على طرابلس وقصفها بالطيران والمدفعية ومدن أخرى غرب البلاد، وتبين صعوبة الدخول إلى طرابلس العاصمة من خلال قوات حفتر. عندها ذهب السراج بتحريض من القوى المحلية إلى تركيا ووقع معها اتفاقية أمنية مدت تركيا بمقتضاها القوى المحلية بصواريخ كورنيت الحرارية، وطائرات بلا طيار تحمل كمرات تصوير وقنابل، وأيضاً منظومات دفاع جوي، وتم تدريب بعض شباب الكتائب على هذه الأسلحة التي أعطيت لهم بكميات محدودة وبقدر ما تسمح به أمريكا، لأن الأتراك دخلوا بإذن أمريكا.

عندها طلبت تركيا من حكومة السراج توقيع الاتفاقية الليبية التركية حول ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، فوقع عليها برلمان وحكومة تركيا، ولكن امتنع برلمان طبرق عن التوقيع عندما كان يخضع لحفتر ومن ورائه مصر.

أما الآن، وبعد أن أُطمعت بعض القوى المحلية في غرب ليبيا بصدام بن حفتر برئاسة المجلس الرئاسي حسب مشروع بولس، فقد كان من الثمن الذي دفعه ابن حفتر هو الإطاحة بعقيلة صالح من رئاسة برلمان طبرق الذي كان وثيق الصلة بالمخابرات المصرية، علماً بأن المخابرات المصرية في حالة غضب شديد من الدور الذي كان يقوم به في تزويد حميدتي بالسلاح والمؤن. فللتغطية على دوره في اغتيال المنصوري ودوره الذي انكشف في عملية حرق خزانات مصفاة الزاوية، دفع ببرلمان طبرق للتوقيع على اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا التي وقعت عليها حكومة طرابلس وتركيا في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وأودعتاها في الأمم المتحدة.



وقد نصت الاتفاقية على البنود التالية:

1- تهدف الاتفاقية إلى تحديد حدود الجرف القاري في المنطقة الاقتصادية الخالصة بين السواحل الجنوبية لتركيا والسواحل الشمالية الشرقية لليبيا وفق مبادئ القانون الدولي للبحار (مع ملاحظة التطابق المنصف للسواحل المتقابلة).

2- البنود الأساسية للمذكرة:

• المادة الأولى: تحديد الحدود البحرية؛ تبدأ حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين السواحل الجنوبية لتركيا والسواحل الشمالية لليبيا في البحر الأبيض المتوسط من المنطقة (A) وتنتهي عند المنطقة (B)، والمحددة بالخطوط الجغرافية المستقيمة التي تصل بين الإحداثيات التالية:

- المنطقة (A): خط عرض (34◈ 16' 13.7" N)، خط طول (26◈ 19' 21.1" E)

- المنطقة (B): خط عرض (34◈ 09' 07.9" N)، خط طول (26◈ 03' 06.9" E)

* ملاحظة: تم التعبير عن باقي النقاط الفرعية على امتداد هذا القطاع وفق خريطة إحداثيات مرفقة بهذه المذكرة.

• المادة الثانية: الخرائط والإحداثيات، تحدد الحدود البحرية المشار إليها في المادة الأولى على الخريطة المرفقة بمذكرة التفاهم، وتعد الخريطة والإحداثيات الجغرافية جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية.

• المادة الثالثة: التسجيل الدولي، يتفق الطرفان على تسجيل هذه المذكرة لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة وفقاً للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

• المادة الرابعة: تسوية النزاعات، أي نزاع ينشأ بين الطرفين يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه المذكرة تتم تسويته بالطرق الدبلوماسية والتفاهم المباشر والمفاوضات بين البلدين.

• المادة الخامسة: المراجعة والتعديل، يجوز تعديل هذه المذكرة ومراجعتها في أي وقت بموافقة كتابية بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية.

• المادة السادسة: دخول حيز التنفيذ، تدخل المذكرة حيز التنفيذ من تاريخ إجراء آخر إخطار كتابي يتضمن استكمال الإجراءات القانونية الداخلية المصادق عليها من كلا البلدين.

3- الحقوق والالتزامات المترتبة على الاتفاقية:

• الاستكشاف والتنقيب: يمنح الاتفاق كلا من ليبيا وتركيا الحقوق السيادية في استكشاف واستغلال الثروات الطبيعية (النفط، الغاز، الثروة السمكية، والمعدنية) في المناطق المحددة.

• ينص الاتفاق على عدم جواز شروع أي طرف في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية مع دولة ثالثة في البحر المتوسط تقع ضمن هذه الحدود إلا بعد الإخطار والتنسيق المسبق بين الطرفين الموقعين.

4- الموقف القانوني والتطورات المحلية: قامت وزارة الخارجية التركية والسلطات الليبية بإيداع الاتفاقية لدى الأمم المتحدة عام 2020 وتسجيلها رسمياً.

هذه المذكرة في حقيقتها تعطي ليهود الجرأة على أن يكون لكيانهم نصيب في الجرف القاري التابع لفلسطين، كما أنه مدعاة لهم للاشتباك مع لبنان ومصر بحجة الحفاظ على الجرف القاري الخاص بفلسطين، طالما أن أهل المنطقة المسلمين مختلفون متفرقون يحارب بعضهم بعضاً لا تجمعهم راية ولا يحكمهم حاكم واحد. في الوقت الذي كان فيه منذ سنة 50 هجرية البحر الأبيض بحيرة إسلامية لا يبحر فيها أحد من أعداء اللّه إلا بإذن المسلمين. والحرب التي حصلت بين الوالي العثماني يوسف باشا القره مانلي سنة 1803م وبين أمريكا، والتي أدت إلى أسر السفينة الضخمة فيلادلفيا في طرابلس مع البحارة العسكريين الذين هم على متنها مع قادة السفينة وربانها، ما اضطر أمريكا لدفع الأموال للوالي مقابل الإفراج عن الوحدة الأمريكية المعتقلة لديه، وجزية للوالي العثماني في الجزائر نظير السماح لهم بالمرور في البحر المتوسط والدخول من مضيق جبل طارق. وبإذن اللّه ستعود قريباً، عندها لن تكون الأمة في حاجة إلى اتفاقيات الحكام العملاء مع أمريكا ودول الغرب. وعندها سيُقتلع كيان يهود وتطهر فلسطين من دنسه، وما ذلك على اللّه ببعيد.

بقلم أ. أحمد المهذب

ترامب يسابق انتهاء ولايته لطي ملف الصحراء

أنهت الأمم المتحدة مهمة بعثتها المعروفة بـبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو)، التي أُنشئت عام 1991 بموجب مخطط التسوية لمراقبة وقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء لتقرير المصير إما عبر الاستقلال أو الاندماج مع المغرب، في منتصف ليل 31 تشرين الأول/أكتوبر 2026، وفي اليوم التالي بدأ سحب أفراد البعثة ومعداتها، تمهيدا لتصفية وجودها في الإقليم، حدث هذا بعد فشل مجلس الأمن في تجديد ولاية البعثة بسبب خلاف بين أمريكا وروسيا.

لا يمكن قراءة نهاية بعثة "المينورسو" بمعزل عن تحول سياسة أمريكا تجاه قضية الصحراء في عهد ترامب، والذي كان اعترافه بمغربية الصحراء في 2020/12/10، وتأكيده "قيام دولة صحراوية مستقلة ليس خيارا واقعيا لحل النزاع وأن حكما ذاتيا حقيقيا تحت السيادة المغربية هو الحل الوحيد الممكن" اللحظة الفاصلة في تغيير بنية ملف قضية الصحراء.

فنهاية بعثة المينورسو بعد 35 عاما لا يمكن تفسيره كمجرد انتهاء إداري لولاية بعثة أممية نتيجة تصادم بين أمريكا وروسيا، بل هو ضمن صيرورة سياسية ونهج أمريكي لطي ملف الصحراء بصيغته القديمة (نزاع استعماري يجد حله عبر تنظيم استفتاء لتقرير المصير تحت إشراف دولي)، تم تحويله إلى ملف نزاع سياسي يجد حله في حكم ذاتي تفاوضي تكون أمريكا هي الضامن الأساسي في مخرجاته مع تهميش الأمم المتحدة والأطراف الدولية.

فأمريكا هي صاحبة الحبر والقلم في صياغة مشاريع القرارات المتعلقة بملف الصحراء، وأمريكا ترامب تدفع بقوة باتجاه إنهاء الصيغة القديمة وإعادة تكييف قضية الصحراء كنزاع سياسي ثنائي تشرف عليه هي لقطع الطريق أمام الأطراف الدولية الأخرى.

وضمن مسار أمريكا هذا كان مشروع قرارها الأخير في مجلس الأمن، ففي الثلاثين من تشرين الأول/أكتوبر 2026، قدّمت مشروع قرار لمجلس الأمن يهدف إلى تغيير الإطار السياسي للمينورسو بإلغاء تقرير المصير من ميثاقها وحذف كلمة الاستفتاء من اسم البعثة، وتغيير الاسم إلى مينوسو، مع تبني مقترح الحكم الذاتي المغربي أساسا للحل، وإعادة هيكلة وتقليص البعثة، وتلك التغييرات الجوهرية هي سبب فيتو روسيا.

لكن لا ينبغي اختزال الفيتو الروسي في الدفاع عن الصيغة القديمة في تقرير المصير، بل يتجاوزه إلى إدارة السياسة الدولية، فمشروع أمريكا لم يكتف بتجديد البعثة أو تعديل ضمن ميثاقها بل دعا لتغيير إطارها السياسي واسمها ووظيفتها والهدف منها، وهو تغيير في القواعد التي تعتبرها روسيا مسألة يجري التوافق عليها دوليا وليست مسألة أحادية تفرضها أمريكا، وهو ما دفع بروسيا للاعتراض بشدة.

إن نهاية بعثة المينورسو بعد 35 عاماً هو نتيجة انقلاب سياسي في بنية قضية الصحراء أحدثه تغير في موقف أمريكا تجاهها، وسعي ترامب المتلاحق اليوم قبل انتهاء ولايته لطي ملف الصحراء بصيغته القديمة تحقيقا لأطماعه الاستراتيجية بالصحراء والإقليم، ويرى في الحكم الذاتي التفاوضي مفتاح أطماعه.

لقد كان ملف قضية الصحراء في يد أمريكا أداة من أدوات الصراع الاستعماري مع أوروبا، حتى كانت إدارة ترامب في ولايته الأولى وأسلوبها المستحدث لاختراق المنطقة وإدارة الملف، واتخاذ مقترح الحكم الذاتي أداة لتغلغلها في الإقليم سياسيا واقتصاديا وعسكريا عبر الصحراء المغربية بوابة الساحل وأفريقيا وباباً مشرعاً على بلاد المغرب الإسلامي. سياسيا عبر قنصليتها التي ستدير الملفات الاستعمارية الحارقة في بلاد المغرب والساحل وجنوب الساحل، واقتصاديا عبر شركاتها الاستعمارية التي ستشرف على نهب ثروات تلك الأرض البكر، وعسكريا عبر إيجاد مرتكز لقيادتها العسكرية في أفريقيا "الأفريكوم"، مع مناورات الأسد الأفريقي الدورية في المغرب ودول الجوار، عطفاً على توظيف الملف في اتفاقيات أبراهام الرامية إلى دمج كيان يهود في المنطقة عبر التطبيع الشامل.

وإرهاصات تغلغل أمريكا هذا بدأت تتكشف ومعها نذر الكارثة، فقد أعلن نائب وزير خارجية أمريكا كريستوفر لانداو أنه في سياق اعتراف واشنطن بسيادة المغرب على صحرائه قررت الحكومة الأمريكية تشجيع الاستثمارات الأمريكية في الأقاليم الجنوبية للمملكة. وشهدت الصحراء المغربية مؤخراً زيارات لوفود تجارية واهتماماً متزايداً من كبرى الشركات الأمريكية والاستثمارات المدعومة من واشنطن، وتم في هذه السنة توقيع اتفاقية استثمارية كبرى بين المغرب وشركة ج.ب.م هولدينغ الأمريكية في مدينة طانطان بقيمة تصل إلى حوالي 8 مليارات درهم، لإنشاء وحدة صناعية متخصصة في إنتاج البولي سيليكون الموجه لصناعة الألواح الشمسية، كما كشفت تقارير دولية ومحلية عن قيام وفود تجارية أمريكية بزيارات ميدانية للمنطقة، أبدت من خلالها اهتماماً واسعاً بالفرص الاستثمارية في مشاريع التنقيب والطاقة النظيفة، والموانئ الكبرى كميناء الداخلة الأطلسي، والبنية التحتية جنوب المغرب.

ثم أخطر منها الاتفاقيات العسكرية والأمنية والقواعد الأمريكية المقرر إنشاؤها على أرض المغرب لإدارة الاستعمار الأمريكي في المغرب والإقليم وأفريقيا (خارطة الطريق الأمريكية المغربية للتعاون الدفاعي 2026-2036).

فنهاية بعثة المينورسو تنذر بمرحلة تغلغل استعماري أمريكي عبر بوابة الصحراء بعد إذعان الأوروبيين (إسبانيا أعلنت دعمها لمقترح الحكم الذاتي سنة 2022، ثم فرنسا سنة 2025)، واليوم جرى تجريد الأمم المتحدة وأطرافها الدولية من أداتها الدولية المينورسو، وانتهى معها الملف إلى ملف ضمن سياسة أمريكا الخارجية يدار عبر دبلوماسيتها خدمة لمصالحها الاستعمارية، فأمريكا عبر اعترافها الموبوء بمغربية الصحراء دقت أوتادها في المغرب وصحرائه واليوم تسعى لتركيزها، وفراغ الحكم في المغرب جر على أهل المغرب شؤم المستعمر الأمريكي.

بقيت نقطة لا بد من الإشارة إليها وهي ردة فعل البوليساريو التي اصطدمت بجدار أمريكا مع إذعان أوروبي وارتباط كل من المغرب والجزائر بنفوذ بريطانيا الداعم لحل الحكم الذاتي، ما يجعل هامش مناورة البوليساريو ضعيفا، ومع تخفيف حدة الخطاب من النظام الجزائري فاحتمال نشوب حرب يبقى ضعيفا، والوارد هو مناوشات وتوتر في المنطقة الحدودية قد يجابه بإدانة أمريكية ونزع المشروعية.

هو الاستعمار الغربي الكافر وتكالبه وتطاحنه على أرض المسلمين، وما كان لهذا الوضع الاستعماري المتعفن ليكون لولا فراغ الدولة والحكم.

بقلم أ. مناجي محمد

خطة أمريكا لإحكام السيطرة على سوريا



إن المتتبع لسياسة أمريكا في سوريا يدرك يقيناً حثيث سعيها لإحكام نفوذها وسيطرتها عليها، وتوجيه المرحلة الانتقالية بما يخدم مصالحها ومصالح حلفائها، وتوجيه الإدارة السورية، كي تتشكل سياسات سوريا الداخلية والخارجية وهويتها وشكل نظامها السياسي وفق مصالح أمريكا ورؤيتها، فهي لن تمكن سوريا من تحقيق استقلالها السياسي، والاستقرار الذي تزعم أنها تسعى لتحقيقه.

لذلك توالت طلبات أمريكا من الإدارة الجديدة بما يخدم مخططاتها للمنطقة، وأهمها إقامة علاقات إقليمية تتوافق مع رؤيتها لها، وقد ربطت دعمها لهذه الإدارة بجملة من الملفات الأمنية والسياسية، ومنها محاربة (الإرهاب)، وحماية العرقيات الصغيرة، والسير في المفاوضات الأمنية والتطبيع مع كيان يهود الغاصب، وصولاً للتوقيع على اتفاقية أبراهام.

وإنه لم يعد يخفى على أحد أن أمريكا كانت قد بذلت أقصى ما تستطيع للقضاء على ثورة الشام والمحافظة على عميلها بشار، ولكن الله عزّ وجلّ أكرم أهل الشام ومنّ عليهم بالنصر، ففرّ طاغية الشام وزبانيته ووصل ثوار الأمس إلى سدة الحكم، وقد سلّموا قرارهم لأمريكا، فهم لا يخالفون لها أمرا ولا يرفضون لها طلبا!

ولكن الخوف لدى أمريكا وكيان يهود ما زال قائما، وهو خوف من النفس الجهادي لدى أهل الشام، فكان القضاء عليه هو الهدف الأساسي الذي تسعى إليه أمريكا حتى تحكم سيطرتها على سوريا، لأن الاكتفاء بتبعية الحكام لا يضمن عدم انقلاب الحاضنة والمجاهدين الصادقين، خاصة وأنهم يشكلون غالبية الجيش الجديد.

وقد تقاسمت الأطراف المتعددة أدوار إحكام السيطرة، حيث قام حكام سوريا الجدد بدورهم إرضاء لأمريكا. فقد قامت بالمحافظة على الدستور والقوانين الوضعية السابقة، لترسيخ مفاهيم الدولة المدنية لتجريد الدولة الجديدة من الهوية الإسلامية وإقصاء الأحكام الشرعية. واكتفت بإجراء إصلاحات قانونية بسيطة لا تكاد تظهر أو تذكر، رغم مرور أكثر من سنتين على سقوط نظام آل أسد.

كما عمدت الإدارة الجديدة للمحافظة على معظم الكوادر الإدارية السابقة، بحجة أن الإدارات تحتاج إلى خبراتهم، ولا يمكن الاستغناء عنهم. والكثير من هؤلاء لهم مراكز مهمة وحساسة، وكل ذلك بحجة المحافظة على السلم الأهلي وتنوع النسيج المجتمعي.

أمّا المصالحة (الوطنية) فلها دور مهم في تبرئة الكثيرين ممن كانوا قبل سقوط بشار يرتكبون الموبقات بحق أهل الثورة، وهذه الأعمال المقصودة جعلت حاضنة الثورة همشة ومهضومة الحقوق، وهي التي ضحت بالغالي والنفيس، وتحملت أفظع أشكال الإجرام، وبدأ يتولّد عندها سؤال كبير، ألهذا ضحّينا بمئات الآلاف من الشهداء؟!

ومن أهم الأعمال للقضاء على النفس الثوري التخلي عن كل الشعارات والأهداف الثورية السابقة، والتنكر لثوابت ثورة الشام، والانقلاب عليها، لتبقى القوانين الوضعية، وتختفي كل الطروحات الإسلامية، بل حتى تمنع الشعارات الإسلامية، كما حصل عندما أصدرت وزارة الدفاع السورية بتاريخ 24 آب 2025م تعميما يقضي بمنع العسكريين من وضع أي شارات أو شعارات إلا التي تقوم الوزارة بتسليمها بشكل رسمي.

كما غدت فكرة (الوطنية) التي عفا عليها الزمن هي محور الخطاب السياسي وأساس التحركات والمواقف السياسية، فلم تعد قضية فلسطين ولا ما يجري في غزة شأنا يعنينا، بل غاية ما نطالب به هو العودة إلى اتفاقية فك الارتباط التي وقعت مع كيان يهود عام 1974م بإشراف وزير خارجية أمريكا آنذاك هنري كيسنجر.

واللافت أنّ عددا من مسؤولي سوريا شرعوا في استخدام كلمة "أزمة" بدل مصطلح "ثورة"، تمهيدا لإلغائه من الاستخدام السياسي الرسمي بداية، ليتم إلغاؤه بشكل كامل لاحقا، حتى تختفي مفاهيم الثورة من نفوس الناس تدريجياً. وكل ذلك استجابة لمطالب أمريكا للقضاء على الروح الثورية والإسلامية التي تنتشر بين أبناء الشام، الأمر الذي يعد تقديم أوراق اعتماد لكسب رضا أمريكا، ولو على حساب رضا الله، وتوجه الصادقين من أهل الشام.

من جانب آخر تحاول أمريكا إحكام سيطرتها على الثروات، وخاصة النفط والغاز في سوريا، حيث تم التعاقد مع العديد من الشركات النفطية الأمريكية لتطوير وإصلاح واستكشاف النفط والغاز في سوريا، وكل ذلك بإشراف مبعوث أمريكا توم باراك، الذي قال بعد توقيع شركة شيفرون الأمريكية عقد استكشاف النفط والغاز في المياه الإقليمية السورية في البحر المتوسط بتاريخ 4 شباط 2026م: "أكبر بصمة لأمريكا هي شركة شيفرون.. حيثما تذهب شيفرون تذهب المصالح الأمريكية". كما أن هناك العديد من الشركات الأمريكية غيرها تعمل في قطاع النفط والغاز في سوريا، حيث بلغت حصة إحدى الشركات من إصلاح وتشغيل حقل رميلان النفطي حسب بعض المصادر أكثر من 60 بالمئة.

ومعلوم سعي أمريكا للاستفادة من موقع سوريا في الربط بين العراق والبحر المتوسط، لأهمية مصادر الطاقة وخطوط إمدادها بالنسبة لمصالح أمريكا.

وليس هذا فحسب، فقد تمت خصخصة الكثير من الاستثمارات والمصالح العامة، ليتركز في البلاد الاقتصاد الرأسمالي، وتكون مقدراتها بأيدي أصحاب رؤوس الأموال والشركات الكبرى، في الوقت الذي تغيب فيه الرعاية الحقيقية عن الناس ليزداد الفقر والحاجة، في سياسة تهدف إلى إشغال الناس بلقمة العيش، كي يتقبلوا ما يحصل من انقلاب على ما كان من المسلّمات عندهم.

وإضافة لما أسلفنا، كان إبقاء الارتباط بالقوانين والمؤسسات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، لضمان بقاء سوريا ضمن المنظومة الدولية الاستعمارية، مع ربط اقتصادها بالمؤسسات المالية الدولية من مثل صندوق النقد والبنك الدوليين لضمان ارتهان القرار السياسي للتبعية الاقتصادية.

وهناك أعمال تستهدف تركيبة الجيش الجديد بشكل خاص، وأول ذلك ما يقوم به كيان يهود من تدمير مستودعات السلاح وخاصة الثقيل والصواريخ، والتوغلات المتكررة في الأراضي السورية، وقضمها دون أن يلقى ذلك رداً أو حتى موقفاً سياسيا لافتا.

ولأن كتلة الجيش معظمها من الثوار، كان لا بد من تغيير البنية الفكرية للجيش عن طريق فرض فكرة الجندية ضمن الحدود الوطنية، وإجراء عمليات للتهميش والإقصاء لكل من يرفض الانصياع لذلك. ولكنّ الأخطر هو التلاعب بتركيبة الجيش، حيث يتم إدخال كتل عسكرية ليس لها توجه جهادي داخل تركيبته، كتنظيم "قسد"، وهي التي كانت بالأمس تقاتله، فيما سمي "انضماما"، وكل ذلك بإشراف أمريكا، وقد صرح رئيس سوريا أحمد الشرع في مقابلة مع واشنطن بوست نشرت في 11 تشرين الثاني 2025م بقوله: "أعتقد أن أفضل حلٍ هو أن تشرف القوات الأمريكية الموجودة في سوريا على اندماج قوات سوريا الديمقراطية في القوات الحكومية".

إنّ هذا الاندماج، الذي سيكون بإشراف أمريكا أيضا، هو جزء مهم من خطة متكاملة تقوم بها جميع الأطراف على الساحة السورية، من أجل أن تستكمل أمريكا إحكام سيطرتها على سوريا.

ولن يفشل هذا المكر إلا أن يستعيد الصادقون قرارهم، ويقطعوا يد الدول المتآمرة علينا، ويتوكلوا على الله الذي أكرمنا ومنّ علينا بالنصر، ولنسع صادقين لإقامة حكم الله في الأرض، لنحقق عزنا وفلاحنا في الدنيا والآخرة.

بقلم: الأستاذ علي مصطفى البكري

آمال التغيير وطموحات الإطاحة بالرأسمالية تجتاح شعوب العالم ولا بديل إلا الإسلام

أسفرت نتائج انتخابات التجديد النصفي الأمريكية لعام 2026 عن اكتساح كبير للحزب الديمقراطي وسيطرته على الكونغرس بمجلسيه (الشيوخ والنواب) بالإضافة إلى تحقيق الأغلبية في مناصب حكام الولايات، وهو ما يُعد انتكاسة سياسية لإدارة ترامب في منتصف ولايته الثانية، وهي نتائج لم تشكل صدمة لكثير من المراقبين وصناع القرار باستثناء الطرف الخاسر فيها، وإن كان قد استشعر باحتمالية ذلك، بل جاءت متوافقة ولو بدرجة أكبر مع كثير من التوقعات والدراسات واستطلاعات الرأي.

صحيح أنه يمكن تفسير خسارة الحزب الجمهوري هذه الانتخابات بأنها نتيجة تراكم مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والخارجية، وفي مقدمتها تراجع الرضا الشعبي عن أداء إدارة ترامب وتأييدها المطلق لكيان يهود، وفشلها في تحقيق وعودها المتعلقة بخفض التضخم وتحسين الأوضاع المعيشية، في ظل استمرار ارتفاع أسعار الغذاء والوقود والخدمات الأساسية. كما ساهمت الحرب على إيران، وما ترتب عليها من ارتفاع أسعار الطاقة واستنزاف الموارد، في زيادة حالة الاستياء الشعبي، فضلاً عن الانتقادات الموجهة إلى السياسات التجارية والرسوم الجمركية، والمخاوف المتعلقة بالفساد وتضارب المصالح، وضعف أداء بعض المرشحين الجمهوريين. حتى إن نائب الرئيس جي دي فانس حمّل الحرب على إيران المسؤولية الرئيسية عن الهزيمة، معتبراً أنها السبب الحقيقي وراء خسارة الجمهوريين، مشيراً إلى أن عدداً من الناخبين الذين دعموا ترامب وفانس في انتخابات عام 2024 اتجهوا هذه المرة إلى التصويت للديمقراطيين احتجاجاً على استمرار الحرب، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتراجع التركيز على مصالح أمريكا، فضلاً عن اعتراضهم على طبيعة علاقة أمريكا مع كيان يهود. وبذلك، تبدو الهزيمة انعكاساً لتداخل الاستياء الاقتصادي مع الاعتراض على السياسة الخارجية، إلى جانب تراجع الثقة بالحزب الجمهوري، الأمر الذي دفع شريحة كبيرة من الناخبين إلى استخدام الانتخابات وسيلة للتعبير عن رفضهم لسياسات البيت الأبيض والرغبة الجامحة في التغيير.

ليس شعب أمريكا وحده هو من ضاق ذرعاً بسياسات حكومته، إذ تشهد دول أوروبية عدة منذ منتصف أيلول/سبتمبر 2026 موجة من الاحتجاجات الشعبية والعمالية، انطلقت شرارتها الأولى من فرنسا، قبل أن تمتد إلى إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا والبرتغال وألمانيا ودول أوروبية أخرى. وقد اتسعت رقعة هذه الاحتجاجات خلال الأسابيع الماضية، لتتحول من تحركات طلابية ومطالب تعليمية إلى حراك شعبي أوسع تشارك فيه النقابات العمالية والشباب وشرائح من محدودي الدخل. وتتركز مطالب المحتجين على خفض تكاليف المعيشة وأسعار الطاقة والغذاء، وزيادة الأجور والمعاشات، ومعالجة أزمة السكن وارتفاع الإيجارات، وتحسين خدمات التعليم والصحة، وتوفير فرص عمل للشباب، فضلاً عن الاعتراض على سياسات التقشف وزيادة الإنفاق العسكري. فهي أيضا تعكس تصاعد حالة الاستياء الشعبي من سياسات الحكومات الأوروبية، واتساع فجوة الثقة بينها وبين قطاعات من مجتمعاتها.

ولكن مسألة الاحتجاج على الواقع لدى شعوب الغرب، أمريكا وأوروبا، لا يمكن أن تتم تسويتها بمجرد الاعتراض على السياسيين وبرامجهم الحالية، فالاعتراض هو البداية ولكنه لا يكفي لصناعة الحلول التي تبحث عنها الشعوب لما وصلت إليه حالتها، وهو ما تنبه له كثيرون، إذ دعت النائبة الديمقراطية ديبي دينغل إلى تجاوز الاكتفاء بمعارضة ترامب، مؤكدة أن "مجرد معارضة ترامب لا تكفي، بل يجب أن يكون لدى الحزب ما يدافع عنه ويطرحه على الناخبين". وفي الاتجاه ذاته، شدد النائب ماكسويل فروست على أن "مجرد معارضة ترامب لا تكفي، بل يجب أن تكون لدينا أجندتنا الخاصة التي تخدم ناخبينا والعمال الأمريكيين". وتعكس هذه التصريحات دعوات داخل الحزب الديمقراطي إلى تقديم برنامج سياسي واقتصادي بدل الاكتفاء بانتقاد سياسات الإدارة الجمهورية.

وهو ما يعيد الشعوب إلى عنق الزجاجة الرأسمالية ومعالجتها، فالمشكلة في الحقيقة إنما تكمن في المبدأ الرأسمالي الفاسد، الذي أنهك الشعوب ومص دماء الفقراء والعامة لأجل حفنة من الرأسماليين وصناع القرار، وقادة الغرب وإن اختلفوا في درجة فسادهم أو سوء تقديرهم للحلول ولكنهم متفقون على المبدأ الرأسمالي كأساس حضاري ومرجع فكري، وهو ما سيبقي الشعوب الغربية تدور في حلقة مفرغة بلا نهاية.

فخلاص الشعوب إنما يكون بالتغيير القائم على فكر مبدئي آخر، يكون صالحا للبشرية، من لدن حكيم عليم، يعلم ما يصلح للإنسان، لا بأفكار مستمدة من الفكر الرأسمالي نفسه. وهو ما يعيدنا إلى التذكير بأن العالم كله بات في أمس الحاجة إلى عودة حكم الإسلام، بوصفه مبدأ شاملاً للحياة كلها، فهو المبدأ الرباني الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ويُسعد الإنسان في الدارين.

إن دولة الخلافة التي نعمل لإقامتها هي وحدها القادرة على إنقاذ البشرية، وحمل العدل والرحمة إلى شعوب العالم، وهي قائمة قريبا بإذن الله، قال رسول الله ﷺ: «لَيَبْلُغَنَّ هَذَا الْأَمْرُ مَا بَلَغَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَلَا يَتْرُكُ اللَّهُ بَيْتَ مَدَرٍ وَلَا وَبَرٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ هَذَا الدِّينَ، بِعِزِّ عَزِيزٍ أَوْ بِذُلِّ ذَلِيلٍ، عِزًّا يُعِزُّ اللَّهُ بِهِ الْإِسْلَامَ، وَذُلًّا يُذِلُّ اللَّهُ بِهِ الْكُفْرَ»، فَهلمَ أيها المسلمون إلى المسارعة في العمل لإقامتها.

المكتب الإعلامي المركزي

لحزب التحرير



بيان صحفي

أمريكا المسؤول الأول والأكبر عن معاناة أهل غزة من الأمطار وقصف كيان يهود المستمر عليهم

منذ بدأ كيان يهود مجازر الإبادة الجماعية في غزة، بعد أحداث السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، كانت أمريكا هي الداعم الرئيسي والممول الأكبر لتلك المجازر، حيث أمدّت كيان يهود بمختلف الأسلحة الفتاكة، وقامت بتغطيته سياسياً وإعلامياً، إضافة إلى مدّه بمليارات الدولارات لسد عجزه المالي، الذي حصل نتيجة الإنفاق العسكري الكبير ولتوقف إنتاجه بسبب توجّه المستعمرين إلى الانخراط في الجيش والقيام بالمجازر التي تم بثها على شاشات التلفزيون وعلى صفحات التواصل الإلكتروني، ما أدى إلى إثارة الرأي العام العالمي وتحدي المشاعر الإنسانية، فلم تنقطع الاحتجاجات والمسيرات في جميع أنحاء العالم، حتى وصل عدد المشاركين في بعضها إلى الملايين.

إن استمرار قيام أمريكا بمساندة كيان يهود في قيامه بالمجازر التي تأنف من القيام بها وحوش الغاب، واستمرار المسيرات في العالم وتعاظمها، هما اللذان دفعا الإدارة الأمريكية ومعها الكيان المسخ إلى عرض مشروع "مجلس السلام" بقيادة ترامب في 15 كانون الثاني/ يناير 2026، وجاء ذلك بعد أن تم تدمير أكثر من 80 في المئة من المباني والبنية التحتية في قطاع غزة، وقتل أكثر من مئة ألف من الأطفال والشيوخ والنساء، وجرح مئات الآلاف الذين لم يتم إحصاء أعدادهم. وكان مما نص عليه مشروع "مجلس السلام"، الذي ليس له من اسمه نصيب، وقف إطلاق النار وإعادة الإعمار، ومن ذلك السماح بإدخال المعونات الإنسانية ومواد البنية التحتية لإعادة الإعمار.

وبالرغم من مرور عام كامل على تشكيل المجلس، فإنه لم يتم إلا تنفيذ وقف إطلاق النار من جهة المقاومة في غزة، ولم يتم الوفاء بعهود المجلس بوقف قصف كيان يهود لأهل غزة، ولم يتم إدخال إلا النزر اليسير من المعونات الإنسانية، ولا حديث طبعاً عن إعادة الإعمار! وهذا يؤكد أن دور أمريكا في عرض "مشروع السلام" لم يكن، كما ادّعت، لإيجاد السلام، بل لإنقاذ نفسها وربيبها كيان يهود، من طوفان الرأي العام العالمي الذي جعل الكيان يخسر أي احترام أو تعاطف سابق معه، ومن مقاطعة كثير من الدول له اقتصادياً ومنع تصدير السلاح إليه، إضافة إلى إدانة قادته في المحاكم الدولية، وأدى وقوف أمريكا معه إلى المساهمة في خسارة حزب ترامب الانتخابات النصفية التي جرت مؤخراً.

إن الأحداث التي حصلت في الأيام القليلة الماضية في غزة، من استشهاد عدد من النساء والأطفال، وغرق نحو 70 ألف خيمة، وتدمير أكثر من 6 آلاف مأوى عائلي وتضرر 17,400 مأوى آخر، وتضرر أكثر من 26 ألف أسرة في مأواها أو ممتلكاتها، مع ترجيح أن يكون الحجم الفعلي أكبر، وفقدان أكثر من 3,900 أسرة مأواها، ونزوح نحو 600 أسرة مجدداً بسبب العاصفة، وتأثر 55 فضاءً تعليمياً يخدم نحو 55 ألف طفل، وتضرر 20 منها وتوقف التعليم فيها؛ كل هذه الخسائر ما كان لها أن تحصل لو وفت أمريكا ومعها شهود الزور في مجلس السلام، قطر ومصر وتركيا، بتعهداتها في إعادة الإعمار، أو على الأقل السماح بإدخال المعونات التي تقي الناس برد الشتاء والأمطار، وهي معونات إنسانية معظمها مقدم من المسلمين في شتى بقاع الأرض، وليست معونات من أمريكا وشهود الزور من أعضاء المجلس. وبقيت أكثر من 150 ألف خيمة جاهزة للإرسال خارج القطاع، وسط الحاجة إلى التمويل وموافقة الكيان لإدخال الإمدادات والمعدات، ولكن لأن أمريكا وشهود الزور متواطئون جميعاً على الأرض المباركة فلسطين وأهل غزة، لم يكترثوا لعدم إدخال كيان يهود تلك المعونات لأهلها، بل ظلوا يمدونه بالسلاح والمال والغطاء السياسي والإعلامي ليستمر في القيام بمجازر وتصفيات داخل القطاع المهدم، مع حرمان أهل القطاع من أية معونات إنسانية.

يجب على المسلمين المقيمين في أمريكا تبني قضية أهلهم في غزة حق التبني، فلا يكفي الدعاء لهم، فهم من يحتاجون إلى دعاء أهل غزة لهم، بل يجب محاسبة الحكومة على تواطئها مع كيان يهود، والاحتجاج على دعمه، والأخذ على يدها. وهنا يبرز دور المؤسسات الإسلامية ومن يدّعون أنهم في مناصب سيادية، مثل أعضاء الكونجرس والشيوخ، ممن ظن الناس فيهم خيراً، وأنهم سينتصرون لقضايا الأمة الإسلامية، لا للقضايا المعيشية الحياتية الأنانية الداخلية. فالتحدي أمام هؤلاء جميعاً قائم، ليتأكد للجالية ما إذا كان هؤلاء موالين لله ولرسوله وللمسلمين، أم أنهم موالون لأمريكا ولمصالحها كما يراها صناع القرار فيها، ومنهم ترامب والمؤسسات الداعمة للكيان، ويكتفون بالتصريحات الرنانة والشعارات المضللة بغية كسب تأييد الجالية لهم لا الانتصار لقضايا الأمة العادلة. كما يجب على الجالية الإسلامية التوجّه إلى سفارات البلاد الإسلامية، وخصوصاً سفارات دول الطوق وشهود الزور في مجلس السلام، لمحاسبتهم والأخذ على أيديهم، ومطالبة جيوش المسلمين بالتوجّه إلى الأرض المباركة فلسطين لنصرة أهلها المظلومين وتحريرها ومسجدها الأقصى، أولى القبلتين وثالث الحرمين، وتذكير جيوش المسلمين بقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في أمريكا



الفخ الأمريكي لأوروبا العجوز: من شريك استراتيجي إلى تابع ذليل؟



لطالما قدمت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها باعتبارها الحليف الأكبر لأوروبا والضامن لأمنها واستقرارها،والمدافع عن قيم الديمقراطية والحرية الغربية. لكن خلف هذه الشعارات البراقة تكمن معادلة جيوسياسية أكثر تعقيدا:هل تريد واشنطن فعلا أوروبا قوية ومستقلة أم تريدها غنية بما يكفي لتكون سوقا لمنتجاتها ،وضعيفة بما يكفي لتظل تحت مظلتها السياسية والعسكرية والإقتصادية؟

لقد كشفت التطورات الدولية خصوصا منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية،عن تصدّعات عميقة في العلاقة عبر الأطلسي وأعادت طرح سؤال السيادة الأوروبية:هل أوروبا حليف للولايات المتحدة أم رهينة لاستراتيجيتها العالمية؟.

إن ما يمكن تسميته ب"الفخ الأمريكي" ليس بالضرورة مؤامرة واحدة مرسومة في غرف مغلقة بل هو شبكة من المصالح والضغوط ،جعلت أوروبا تجد نفسها في كثير من الأحيان تدفع ثمن خيارات استراتيجية لم تكن صاحبة القرار فيها .

1-الحرب الأوكرانية ....البوابة التي دخل منها النفوذ الأمريكي إلى عمق أوروبا.

كانت الحرب الروسية الأوكرانية نقطة تحول تاريخية في العلاقات الدولية،لكنها كانت أيضا اختبارا حقيقيا لاستقلال القرار الأوروبي.

وجدت أوروبا نفسها أمام خيارين:إما الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية والتاريخية مع روسيا أو الإصطفاف الكامل خلف الإستراتيجية الأمريكية الرامية إلى مواجهة موسكو وإضعاف نفوذها.

اختارت العواصم الأوروبية الاصطفاف مع واشنطن وفرضت عقوبات واسعة على روسيا وقلّصت اعتمادها على الطاقة الروسية ورفعت إنفاقها العسكري.

لقد تحملت الاقتصاديات الأوروبية أعباء ارتفاع تكاليف الطاقة والإنتاج،وواجهت صناعاتها تحديات تنافسية في حين تحولت الولايات المتحدة إلى مورّد رئيسي للغاز الطبيعي المُسال والأسلحة والمعدات العسكرية إلى أوروبا.

وتشير بيانات المفوضية الأوروبية إلى أن الولايات المتحدة أصبحت المورّد الأكبر للغاز الطبيعي المُسال إلى الإتحاد الأوروبي،حيث بلغت حصتها 58٪ من وارداته سنة 2025 وفق بيانات المفوضية،وهنا تظهر المفارقة:أوروبا التي كانت تستورد الطاقة بأسعار تنافسية من جارتها روسيا ،وجدت نفسها مضطرة إلى إعادة تشكيل منظومتها الطاقية،والإعتماد بدرجة أكبر على سوق الغاز العالمية ومورديها وفي مقدمتهم الولايات المتحدة.

وهكذا لم تكن الحرب مجرد مواجهة بين روسيا وأوكرانيا،بل كانت أيضا زلزالا أعاد ترتيب موازين القوة الاقتصادية والإستراتيجية داخل المعسكر الغربي.

2-فخ الطاقة:من التبعية الروسية إلى الإرتهان للسوق الأ مر يكية

من حق أوروبا أن تبحث عن أمنها الطاقي ومن حقها أن لا تجعل مصيرها رهينا بقرار دولة ما لكن المشكلة أن التخلص من تبعية لا ينبغي أن يقود إلى تبعية أخرى.

لقد أدى تقليص الاعتماد على الغاز الروسي إلى توسيع سوق الغاز الطبيعي المسال وفتح المجال أمام الموردين الأمريكيين لتعزيز حضورهم في القارة الأوروبية ،ولا يتعلق الأمر بالغاز وحده بل بتكاليف نقله وتخزينه وبالعقود طويلة الأجل وبالاستثمارات الضخمة في البنية التحتية.وبهذا انتقل الاعتماد على مصادر الطاقة من روسيا بكلفته البسيطة إلى أمريكا بكلفة عالية وخيالية استنزفت الإقتصاد.

3-حلف الناتو...مظلة للحماية أم أداة للنفوذ؟

تعيش أوروبا منذ عقود تحت المظلة العسكرية الأمريكية من خلال حلف شمال الأطلسي ولا يمكن إنكار أن هذه المظلة ساهمت في حماية أوروبا خلال الحرب الباردة وما بعدها،لكن الاعتماد العسكري الطويل جعل القارة تواجه صعوبة في بناء منظومة دفاع مستقلة،فالولايات المتحدة تمتلك قدرات إستراتيجية واستخباراتية ولوجستية لا تزال دول أوروبا تعتمد عليها بدرجة كبيرة.

والأكثر دلالة أن تقرير البرلمان الأوروبي الصادر في أكتوبر 2026 يشير إلى استمرار عدم التكافؤ في الصناعات الدفاعية واعتماد الدول الأوروبية على المعدات الأمريكية مقابل محدودية وصول الشركات الأوروبية إلى السوق الدفاعية الأمريكية.

وهنا تبرز معادلة شديدة الحساسية:واشنطن تطالب الأوروبيين بتحمل مسؤولية أكبر منهم لكنها تحتفظ بموقع متقدم في سوق السلاح والتكنولوجيا العسكرية وتظل أوروبا محتاجة إلى القدرات الأمريكية في مجالات إستراتيجية حيوية.

بمعنى آخر،قد تطالب الولايات المتحدة أوروبا بدفع فاتورة أمنها دون أن تتخلى بالضرورة عن نفوذها في تحديد اتجاه هذا الأمن.

4-الفخ الإقتصادي والتجاري... أمريكا أولا ولو كان الثمن إضعاف الحليف.

لم تعد المنافسة الاقتصادية بين ضفتي الأطلسي مجرد منافسة بين شركاء بل أصبحت ساحة صراع على الصناعة والاستثمار والتكنولوجيا والأسواق،فالولايات المتحدة – خصوصا في ظل شعار "أمريكا أولا"تسعى إلى إعادة توطين الصناعات الإستراتيجية داخل أراضيها وجذب الإستثمارات الأوروبية وتعزيز تفوق شركاتها التكنولوجية.

وفي المقابل تجد الشركات الأوروبية نفسها أمام منافسة أمريكية مدعومة بقدرات مالية وتكنولوجية هائلة.وتكشف التوترات التجارية والاتفاقات الجمركية بين الطرفين عن اختلال في ميزان التفاوض رغم ضخامة المبادلات التجارية بينهما.وقد تناولت مؤسسات الاتحاد الأوروبي هذه الاختلافات باعتبارها أحد أبرز مصادر التوتر في العلاقة عبر الأطلسي.

إن المفارقة أن الولايات المتحدة تريد أوروبا سوقا مفتوحة أمام منتجاتها واستثماراتها لكنها لا تتردد في حماية صناعاتها عندما ترى أن مصالحها مهددة.

وهنا يصبح مفهوم الشراكة موضع تساؤل ويظهر بالكاشف أنه عنوان مضلل لا ثرعى فيه غير مصالح الطرف الأقوى.

5-لماذا لا تريد واشنطن أوروبا مستقلة استراتيجيا؟

ليس من مصلحة الولايات المتحدة بالضرورة أن تتحول أوروبا إلى قوة جيوسياسية مستقلة تمتلك قرارها العسكري والإقتصادي والدبلوماسي.

إن المعضلة الكبرى التي تواجه أوروبا اليوم ليست روسيا وحدها ولا الصين ولا الأزمات الاقتصادية المتلاحقة وإنما أزمة استقلال القرار السياسي والاستراتيجي. لقد كشفت السنوات الأخيرة أن التحالف الغربي ليس فضاء خاليا من المصالح المتضاربة وأن الولايات المتحدة مثلها مثل سائر القوى الرأسمالية ،تحكمها المصالح والمنافع ولو كانت على حساب خراب العالم ودماره.إن مثل القائم على النظام الرأسمالي في تعامله مع الكيانات الأخرى كمثل علاقة الديدان بالجثث بحيث تترمم عليها وتنهشها ولا تتركها إلا جلدا على عظم،الصورة مشابهة تماما لواقع النظام الرأسمالي والدول التي تتبناه.

خاتمة:

إن العالم الغربي بشقيه الأمريكي والأوروبي قائم على مبدأ رأسمالي يقدس المنفعة ويُغيّب المبادئ والقيم ، وطالما أن المصالح هي العنوان الرئيس فالمحتم قطعا أن دول العالم الرأسمالي تحمل بذرة فنائها وانقراضها في مبدئها العفن وكلما تقدم الزمن إلا وتسارع الإنهيار .

كل هذه المعطيات وغيرها تُري بأن مشروع الغرب يحمل في طياته الشقاء والفناء، فهو لا محالة إلى هبوط وتردٍّ وإلى زوال بإذن الله تعالى. في حين نَجد أن مشروع الأمة الإسلامية الحضاري، الإسلام السياسي المتمثل بإعلان "الخلافة الراشدة على منهاج النبوة" إلى صعود وارتقاء، وهو يسير من عليٍّ إلى أعلى حتى غدا مطلب الأمة الإسلامية، فلتطمئنَّ ولتقرَّ عينها، فإنَّ النصر والتمكين موعدها، والخلافة الراشدة مستقبلها، وهي آتية لا محالة بإذن الله تعالى. قال الله سبحانه: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ٤٧

بقلم أ.علي السعيدي

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
محمد الحبيب الحجاجي

WWW.attahrir.info
press@attahrir.info

المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس

الفاكس 71345950
الهاتف 71345949

M . I . P.